دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الرقابة المالية الحكومية في بيئة الحاسب الإلكتروني
المصدر:	المال والاقتصاد
الناشر:	بنك فيصل الاسلامي السوداني
المؤلف الرئيسي:	أرباب، فياض حمزة رملي
المجلد/العدد:	ع73
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	محرم / ديسمبر
الصفحات:	44 - 46
رقم MD:	630128
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأجهزة المصرفية ، الرقابة المالية الحكومية ، تكنولوجيا المعلومات ، الحاسب الآلي ، السودان ، النظام الصرفي ، المعلومات المالية والإدارية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/630128

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الرقابة المالية الحكومية في بيئة الحاسب الإلكتروني
Governmental Financial Control in the Environment of Electronic Computer

د/فياض حمزة رملي أرباب
أستاذ بجامعة السودان

يتجه العالم اليوم بقوة نحو استخدام الحاسب الإلكتروني وملحقاته المختلفة في كافة شئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، نظرا لأهميته البالغة في المعاجلة الدقيقة والسريعة والحفظ الكبير للمعلومات وإعداد التقارير ذات الموثوقية والملائمة- ولعل دولة السودان قد شهدت في إطار اللحاق بالركب التكنولوجي العالمي نقلة نوعيه كبيرة في نظمها المالية والإدارية، حيث يستهدف ضمن خططها الإستراتيجية المعاصرة الولوج إلى تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية الذي تسهم فيه الرقابة الحكومية المحوسبه بفاعليه وتعد من دعائمه الأساسية في التقرير عن النتائج بنجاح الخطط المستهدفة لهذا المفهوم (الحكومة الالكترونية). ويعرف نظام الحاسب الإلكتروني على أنه: "مجموعة من الأجزاء المتكاملة والمترابطة التي صممت ونظمت لمعالجة البيانات إلكترونيا من خلال قبول وتخزين المدخلات منها ثم تشغيلها وإنتاج المعلومات (المخرجات)، وفق توجيهات برنامج يشتمل على تعليمات تفصيلية خطوة بخطوة لما يجب عمله لتحقيق الهدف من التشغيل".

إن النظم الرقابية كواحدة ضمن النظم الهامة في الأعمال الإدارية قد شهدت ما شهدته النظم الإدارية الأخرى من تطور في وسائلها الإجرائية باستخدام الحاسوب، حيث أثرت ثورة تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية على العملية الرقابية فأدت إلى تطورها وازدياد أهميتها مما دفع بكثير من المعاهد المحاسبية المهنية المتخصصة إلى وضع إطارات منظمة لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية التي يفوق التطور المتلاحق فيها التطور في أساليب وقواعد الرقابة، هذا بالرغم من جهود المنظمات المهنية الساعية لتطوير أساليب الرقابة لمواجهة التطور في تكنولوجيا المعلومات المالية والإدارية.

ولما كانت التجارة الإلكتروني Electronic- Commerce والتي تعتبر منهجا حديثا لأداء الأعمال التجارية باستخدام شبكات الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات تتميز بعدم وجود وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ المعاملات المالية، حيث تتم هذه المعاملات من خلال إرسال كافة الوثائق إلكترونيا ودون استخدام للأوراق، إضافة إلى أنها فتحت الباب لظهور مفهوم جديد يمس الحكومة الإلكترونية Electronic Government، وهو نظام يتم بمقتضاه تحويل المعاملات الحكومية مع المؤسسات والمواطنين إلى صورة إلكترونية، وهو ما يتزايد الاتجاه للأخذ به مستقبلا.

في ظل هذا التسارع في التطور كان لا بد من المسارعة إلى التفكير في أسلوب الرقابة على معاملات الأنشطة الحكومية في بيئة إلكتروني بدون مستندات ورقية، وقد دعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أنتوساى- Intosai) في مؤتمرها الرابع عشر بواشنطن خلال العام 1992م في ندوتها التقنية التي إقامتها إلى ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في أجزاءات التدقيق بواسطة الحاسب الإلكتروني، وإلى معرفة وسائل تدقيق نظم المحاسب الإلكتروني. كما اهتمت الهيئات والمجامع المهنية بإصدار معايير الرقابة المالية ذات الصلة بتقنية المعلومات، حيث أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين عددا من المعايير وبيانات التدقيق الولية هي:

- المعياري الدولي للتدقيق رقم (401) وموضوعه عن المراجعة في بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحسوبة.
- المعيار الدولي للتدقيق رقم (402) وموضعه اعتبارات المراجعة المتعلقة بالمؤسسات المستخدمة للتقنيات الحديثة.
- بيانات التدقيق الدولية بالأرقام (1001- 1002- 1003) وموضوعاتها عن بيئة أنظمة المعومات المحاسبية المحسوبة.
- بيان التدقيق الدولي رقم (1008) وموضوعه تقدير المخاطر الناتجة عن استعمال الحاسوب والرقابة الداخلية.
- بيانات التدقيق الدولي رقم (1009) وموضوعه طرق المراجعة بالحاسوب.

المدخل الأول

طبيعة استخدام الحاسوب في العمل الرقابي أزداد الاهتمام بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بقضية استخدام الحاسوب في مجالات أعمال الرقابة المالية، وأضحى المراقبون الماليون سواء الداخلين أو الخارجين يستخدمون الحاسوب في كافه المجالات من تخطيط وعمل إداري بحت ومتابعة الفروقات في الموازنات وكتابة التقارير والعديد من المجالات المتصلة بشكل مباشر بطبيعة عملهم. ومفهوم الرقابة بالحاسوب عموما يعني: استناد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج محسوبة معدة خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر. وفي سبيل استخدام الحاسوب في العمل الرقابي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المعايير التالية للاسترشاد بها:

أ. درجة المخاطر المتوقعة من اختيار الرقابة بالحاسوب:

بمعنى إدراك المراقب المالي الحكومي لدرجة احتمال عدم تحقيق الرقابة المحسوبة للأهداف المخططة، مما يتطلب منه الموازنة بين المخاطر التي ستنجم من استخدام الحاسوب في العملية الرقابية وبين المنافع التي يمكن تحقيقها من استعماله، وبناء على ذلك اختيار البديل الذي تحقق أقل قدر من المخاطر مع أكبر منفعة ممكنة.

ب. الاقتصاد في الجهد والنفقات:

يقصد به اختبار أسلوب الرقابة الذي يحقق أفضل النتائج بأقل كلفة وجهد ممكن، وهذا يعنى المفاصلة بين الرقابة المحسوبة والرقابة اليدوية من ناحية الكلفة والجهد والنتائج مه مراعاة حجم العلميات المالية الخاضعة للرقابة في جميع الأحوال.

ج. الإمكانيات والموارد المتاحة:

ويقصد بذلك مراعاة الأخذ بالإمكانية والموارد المالية والمادية الأخرى اللازمة عند اختيار الرقابة بالحاسوب لتنفيذ الأعمال الرقابية، ويدخل ضمن هذا المفهوم ضرورة وجود الكوادر المؤهلة التي تحسن استغلال الموارد المتاحة بتحقيق أفضل درجات من التشغيل وتبعا لذلك الخروج بأفضل النتائج.

د. آثار استخدام الحاسوب وما يترتب عليه من مشكلات:

إن استخدام الحاسوب في الأعمال الرقابية يتطلب وجود نظام محاسبي أو مالي محسوب، وأيضا وجود نظام رقابة داخلية محسوب، ونظم وشبكة للربط وكذلك نظم إدارية أخرى محسوبة، إذ أن إدخال نظما رقابي حيز التطبيق في ظل اعتماد المؤسسة على أنظمة يدوية إدارية مختلفة الأغراض؛ لن يحقق النجاح لتطبيق العملية الرقابية لتعذر التنسيق بين التطبيق الإلكتروني على أنظمة يدوية، ومن المعروف أن أهم مبادئ فلسفة أنظمة المعلومات الإلكترونية تدعو إلى تكامل الأنظمة مع بعضها البعض وعليه لا بد من تطبيق مفاهيم الحوسبة الشاملة لأعمال الإدارات داخل الكيان الاقتصادي إذا ما أريد تطبيق نظام رقابي محسوب، وفي مجال آخر نجد أنه عند استخدام الحاسوب في العملية الرقابية لا بد من تهيئة أجواء كافية من الحماية تجابه بها المشكلات التي تنتج عن استخدام الحاسوب وهي متعددة منها على سبيل المثال: اختراق أمن المعلومات، وسوء استخدام الكوادر العاملة وأثر التردد الكهربائي على الحاسوب والفيروسات التي تصيب الحاسوب والتقادم التقني وغيرها، كما تتعدد تبعا لكل نوع وسائل الحماية المناظرة مثل: تأهيل وتدريب الكوادر، واستخدام منظمات التردد الكهربائي وبرامج حماية الفيروسات وتحديث الأجهزة خلال فترات مناسبة وغيرها.

ويسهم الحاسوب عموما في مجال العمل الرقابي في تحقيق مزايا متعددة أهمها ما يلي:

- خفض مدة العمل الميداني عن طريق سرعة ودقة اختيار العينات واختبارها.
- تسهيل عمليات التحليل المالي.
- التركيز في الرقابة على أهم العلميات المالية وفق البرمجة النوعية المسبقة، مما يساعد على تحقيق أهداف الرقابة وزيادة الكفاءة في العمل الرقابي.
- تعدد التقارير الرقابية التي يمكن إصدارها وتنوعها حسب نوع مهمة الرقابة وإبداعات (مهارات) المراقب المالي، وذلك بالاستعانة بالإمكانات العالية لقاعدة البيانات الرقابية.
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش في البيانات المالية.
- إحداث تغيرات إيجابية في شكل وطبيعة المجموعة المستندية نتيجة لاستخدام الحاسوب.
- الدقة في الأداء والسرعة في معالجة البيانات وإعداد المعلومات وعرضها.
- إحكام الرقابة الداخلية والذاتية على التنفيذ بحيث يمكن تلافي الأخطاء في مراحل التشغيل المختلفة أولا بأول.
- زيادة الثقة في المعلومات الناتجة من التشغيل على الحاسوب، بحيث يمكن استخدامها من قبل متخذي القرارات كأساس سليم وموثوق بع في صنع القرارات.

وكما أن للحاسوب مزاياه في العمل الرقابي له أيضا في المقابل مشكلات تنتج عن استخدمه، ويجب مجابهة هذه المشكلات عبر المناهج العملية المعاصرة في هذا الشأن والتي تهدف إلى توفير وسائل الأمن والرقابة التي تعمل على ضمان سلامة استمرار النظام الرقابي المحسوب وهوا ما يعرف عمليا منهج رقابة وأمن المعلومات المحسوبة.

والمهم في هذا المجال ضرورة إقحام العاملين في مجالات الرقابة المالية الحكومية في حقل الرقابة المحسوبة مع تهيئة المناخ والبيئة المناسبة لضمان نجاح هذه التقنية في العمل الرقابي، وما يتطلبه ذلك من تأهيل مستمر للكوادر تبعا للتطورات التقنية في مجال الحاسوب وأنظمته المختلفة الملحقة، إضافة إلى تطوير الإجراءات الرقابية بما يتناسب مع التطوير في الأنظمة المحسوبة المستخدمة، وتهيئة الوسائل العمالية لحماية وصيانة هذه الموارد (الأنظمة الرقابية المحسوبة).

المدخل الثاني

إجراءات الرقابة المالية الحكومية في الأنظمة الإلكترونية

يقصد بها الإجراءات التي تبع في سبيل ممارسة العملية الرقابية على الأنظمة المالية المحسوبة، وتمثل في الآتي:

1. إجراءات الرقابة الوقائية:

هي التي تتم عن طريق الإشراف الشامل بهدف توقع الأخطاء ومنع حدوثها قبل وقوعها، أو الاستعداد لمواجهتها والتحقق من نتائجها، وذلك من خلال التصديق على البيانات المالية واعتمادها وإعداد المستندات الأصلية وتبويبها وتحديد المعاملات، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- التحقيق من مطابقة مجاميع البيانات المالية الرقمية مع مجاميع مفردات البيانات المالية التي تدخل للنظام المحسوب على فترات.
- التحقيق من الاستخدام السليم لنظرية القيد المزدوج في المعاملات وتوازن الأرصدة تبعا لذلك.
- التحقيق من وجود دليل تشغيل واضح مفهوم.
- التحقيق من تداول البيانات بصورة كفؤة عن طريق الأفراد العاملين وعلى نطاق شبكات الاتصالات الداخلية لمستويات الإدارة المستهدفة.
- التحقيق من وجود إشراف فني على عمليات الحاسوب.
- التحقق من توزيع الصلاحيات وفيق لمسؤوليات بين القائمين على عمل النظام الالكتروني.
- التحقق من أن المستندات المؤيدة للمعاملات متسلسلة ومعبرة بطريقة سليمة تسمح بالتأكد من أن جميع بيانات المستندات قم تم إدخالها للنظام المحوسب.
- التحقق من العلاقات المنطقية لبيانات، أي اختبار أداء الحاسوب لمعرفة ما إذا كانت مقومات بيانات المدخلات لها علاقاتها المنطقية مع بعضها البعض أو مع بيانات الملف الدائم.

2. إجراءات الرقابة العلاجية:

هي مجموعة الإجراءات المتبعة بعد وقوع الأخطاء، ثم محاولة تحليلها لمعرفة مسبباتها ومن ثم تصحيحها، وتهدف هذه الإجراءات إلى الرقابة على كل العمليات المتصلة بتشغيل البيانات، أي عملية اختيار الحاسوب وإعداده للتشغيل، واختيار برامج التشغيل، والرقابة عل الملفات، وذلك بغرض التأكد من ضمان صحة عمليات المعالجة التي تقوم بها نظام المعلومات المالية المحسوبة، وعادة ما يتم تضمين هذا النوع من الوسائل الإجرائية خلال كتابة برامج النظم.

3. إجراءات الرقابة على المخرجات:

يقصد بها الرقابة على إعداد النتائج (المعلومات والتقارير النهائية)، وتهدف عموما إلى التأكد من دقة وصحة واكتمال المخرجات، وتتبع العديد من الوسائل الرقابية في هذا النوع مثل:

رقابة المجموعات ومقارنة البيانات الحالية بيانات تاريخية.

- التأكد من تمتع هذه المخرجات بالمصداقية والموضوعية.
- التأكد من أن هذه المخرجات تصل للجهات المسئولة في الوقت المناسب.
- التأكد من أن هذه المخرجات تتضمن معلومات تعزز الرقابة عليها، كأن يدون عليها الاسم وتاريخ الإنتاج والبرنامج الذي أنجزت بواسطته وأرقام الصفحات واسم الملف الدائم الذي يحويها في الحاسوب.

التوصيات:

في سبيل تطبيق نظام الرقابة المالية الحكومية الإلكترونية وضمان استمرارية فاعلية أداءه لابد من تأهيل ورفع كفاءة العنصر البشري القائم بإدارة هذا النظام وذلك من خلال ما يلي:

أ. يجب أن تتوفر للمراقب المالي الحكومي المعرفة والخبرة الكافية حلو استخدام الحاسوب، حيث أنه من المعتذر عليه إن لم يسبق له التعامل مع الحاسوب تطبيق إجراءات رقابية على برنامج محسوب للتحقيق من سلامة تنفيذ العمليات المالية في هذا البرنامج، وعليه فإن المعرفة والتأهيل والخبرة في مجال الرقابة المالية المحوسبة تكسب المراقب الثقة والقدرة على التطبيق.

ب. يجب أن تتوفر للمراقب المالي الحكومي المعرفة بطرق المراجعة والرقابة بمساعدة الحاسوب وإمكانية سيطرة المراقب على هذه الطرق، بمعنى اشتمال برامج الحاسوب الرقابية على وسائل تساعد في إتمام العملية الرقابية فضلا عن استخدام المراقب لخبرته الفنية الأخرى في تصميم الاختبارات على الأنظمة المالية المحوسبة.

ت. مدى فهم المراقب المالي الحكومي للنظام المالي ونظام الرقابة الداخلية، حيث أن فهمه لذلك يحقق مزايا إضافية في طريقة حصوله على أدلة إثبات كافية وملائمة ومعرفة مدى ملائمة التصميم العام وفاعلية التشغيل للنظام المالي المحوسب.

ث. مدى قدرة المراقب المالي الحكومي على تقدير مخاطر الرقابة الناجمة عن استخدام الحاسوب والبعد العلمي لآثارها على عمله في المقابل ومحولة دراسة الاتجاهات الحديثة في مجال أمن المعلومات المحوسبة للتغلب على هذه المخاطر بنفسه أو لتأكده من توافر وسائل حماية تكفل لأنظمة المعلومات المالية استمرارها، وبالتالي نجاحه في أداء العمل الرقابي الموكل إليه.